

محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

Determinants of the Algerian balance of payments for the period 1990-2020 an econometric study with Using, the Auto-Regressive Distributed Lag model (ARDL)

ميهوب مسعود<sup>1\*</sup>

<sup>1</sup>جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر، messaoud.mihoub@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/12/30

تاريخ الاستلام: 2022/10/12

ملخص:

تهدف الدراسة إلى البحث في محددات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2020 باستخدام منهجية الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وذلك انطلاقاً من الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع وتأثيره على منظومة الاستقرار الاقتصادي التي تحمل في طياتها تحقيق مختلف التوازنات الداخلية والخارجية. وبهذا المنطق فإن تحديد أهم العوامل المنظمة لسيروية ميزان المدفوعات الجزائري يشكل أهمية بالغة لمتخذي القرار لتشخيص الواقع وتتمين الإيجابي منها وتعديل الانحرافات الممكنة الوقوع وذلك حتى تأتي القرارات المستقبلية متوافقة مع ما يتطلبه الواقع وما تقتضيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: محددات، ميزان المدفوعات، نموذج.

ترميز JEL: C39، C59

**Abstract:**

The study aims to research the determinants of the Algerian balance of payments during the period 1990-2020 Using, the Auto-Regressive Distributed Lag model (ARDL), This is due to the great importance of this topic And its impact on the economic stability system Which carries with it the achievement of various internal and external balances. Therefore, determining the most important factors regulating of the Algerian balance of payments It is very important for decision makers To diagnose reality, support positive ones, and correct possible deviations This is so that future decisions are compatible with reality And what economic and social conditions require.

**Keywords :** Determinants, balance of payments, model.

**JEL Classification Codes:** C39, C59

## 1. مقدمة:

ظلت قضية التنمية أحد المحاور الأساسية على الساحة الاقتصادية العالمية، كيف لا وهي التي شغلت الفكر الاقتصادي منذ القدم خصوصا للبلدان النامية التي واجهت مشكلات حادة بخصوص بناء تنميتها المستقلة وتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي... تلك المشكلات التي نجمت عن تبني مفاهيم وأنماط وسياسات تنموية حاولت محاكاة نموذج النمو ومنهج التنمية في الدول المتقدمة، الأمر الذي أدى إلى تعثر الجهود التنموية ووصولها إلى طريق مسدود، يضاف إلى ذلك المشكلات التي نجمت عن أنماط التفاعل مع الاقتصاد الدولي والتعامل مع مستجداته في مجال التجارة والاستثمار والتمويل الخارجي ونقل التكنولوجيا...، الأمر الذي تجلّى في ضعف الموقع النسبي لهذه البلدان واستمرار تخلفها وتطور تبعيتها.

إن المشكلات السابقة جميعها تعكس منهجا تنمويا مشوها وتابعا يُعيد إنتاج أوضاع التخلف ويُجدد علاقات التبعية بصورة تؤدي إلى تفاقم وتطور الأزمة التنموية. إنه النمط الذي يتجه للخارج أكثر من توجهه للداخل، ويعتمد على الحلول والنظريات الجاهزة بدلا من استنباطها من واقع المعاناة بما يتناسب مع الظروف والأوضاع والمستجدات.

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي كهدف لأي عملية تنموية في إطار جملة من السياسات الاقتصادية الكلية شكّل المحور الرئيسي الذي سعت دول العالم باختلاف درجة تقدمها أو تخلفها إلى إعطائه القسط الوافر من الأهمية، كيف لا وهي التي عملت جاهدة إلى تثبيت أساساته وإرساء قواعده للحيلولة دون الوقوع في أزمات من شأنها المساس بالمنظومة الاقتصادية والاجتماعية في العمق.

إن إشكالية الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية تتعلق بالأساس في الاختلالات الهيكلية وضعف السيطرة على الموارد والأنشطة الاقتصادية والاعتماد الكبير على حصيلة التجارة الخارجية التي تُعد المواد الأولية المصدّر شبه الوحيد المعدّل لكفة ميزانها.

يحمل الاستقرار الاقتصادي الكلي في طياته تحقيق التوازن الخارجي كأحد الأولويات التي تولي لها الدول أهمية قصوى لتثبيت استقلاليتها وتجنب التأثيرات الغير مرغوبة خصوصا على مختلف النشاطات والمؤشرات الداخلية التي ليست في معزل عن التطورات الخارجية.

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات عديد المشاكل الاقتصادية التي وقفت عقبةً أمام تقدمه، ليدخل معها في اختلالات كبيرة مست ميزان مدفوعاتها طيلة عقد التسعينيات ودفعتها إلى الاستنجد بالهيئات الدولية كمحاولة لفك العزلة الخارجية وتثبيت مؤشرات التوازن الداخلي عند حدود مقبولة.

مع التحسن الذي شهدته السوق النفطية العالمية بداية الألفية الجديدة عمدت الجزائر إلى إجراء مجموعة من البرامج الانعاشية والمحاولات الإصلاحية لتثبيت الاستقرار الاقتصادي خصوصا في جانب ميزان المدفوعات، ما يطرح تساؤلات عديدة حول مدى تأثير تلك الإصلاحات والبرامج على استدامة تحقيق التوازن المطلوب خارجيا، وهو الأمر الذي يحتم البحث في محددات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2020.

## • إشكالية الدراسة:

إن الإصلاحات المطبقة والبرامج الانفاقية الموسعة المعتمدة في الجزائر والمنوط بها إحداث الاستدامة في ميزان المدفوعات، تستدعي - اليوم وبعد مرور أكثر من 30 سنة على بدايتها- إخضاعها إلى التقييم الجاد عبر البحث عن محددات التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) لكشف مواقع النجاح والفشل التي نجمت عنها، وهو ما يحيلنا إلى طرح السؤال التالي كمنطلق للبحث:

## ما هي محددات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2020؟

### • فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة يمكننا صياغة الفرضيات التالية كمنطلق للبحث:

- الفرضية الأولى: اعتماد ميزان المدفوعات الجزائري على أسعار النفط كمصر للحقن.
- الفرضية الثانية: يشكل الميل المتوسط للاستيراد جانب التسرب لميزان التجارة.
- الفرضية الثالثة: تشكل خدمات الدين جانب التسرب لميزان رأس المال.

### أهمية الدراسة وهدفها:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية المتغير المدروس نفسه (ميزان المدفوعات) والذي يعد أحد المؤشرات المؤثرة في منظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما يشكل البحث في محددات سيرورته إلزامية مطلوبة لإعطاء تصور واقعي أمام متخذي القرار لتشخيص الواقع وتتمين الإيجابي منها وتعديل الانحرافات الممكنة الوقوع وذلك حتى تأتي القرارات المستقبلية متوافقة مع ما يتطلبه الواقع وما تقتضيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

## 2. الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات (التعريف والمكونات):

تتطوي العلاقات الدولية على العديد من المعاملات الاقتصادية التي تُشكل في مجموعها حقوقا والتزامات تحمل في طياتها مبالغ ذات حجم كبير مما يستدعي تسجيلها في ميزان خاص يسمى ميزان المدفوعات، وبهذا المعنى فإن هذا الميزان يعكس صورة المركز المالي للاقتصاد الوطني وموقفه الخارجي كما ويبين مستوى النشاط الداخلي، وبالتالي فهو يشكل أحد المؤشرات المهمة في تحديد المركز الخارجي للبلد، الأمر الذي جعل راسمي السياسات الاقتصادية يولونه اهتماما متزايدا تزايد انفتاح الاقتصاديات العالمية وبروز ظاهرة العولمة.

### 1.1.2. تعريف ميزان المدفوعات:

يشير المعنى المصطلحي لميزان المدفوعات إلى كونه "سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا، يعتمد قيده مزدوجا لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين يترتب عليهما حقوق دائنية والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من الطرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة" (دويدار 2007، 47).

وفي تعريف آخر فإن ميزان المدفوعات عبارة عن "ملخص لجميع المعاملات التي تنطوي على السلع الحقيقية والأصول المالية (محفظة الاستثمارات مثل الأسهم والسندات والفواتير... إلخ) والاستثمارات المباشرة (أي عمليات الاستحواذ الخارجية والمشاريع المشتركة والتصفية)، رأس المال (استيراد/تصدير) والدفع والتحويل نقدا أو عينا بين الأشخاص والشركات والهيئات الحكومية خلال فترة محددة" (homaifar 2004، 15).

محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

ويشير صندوق النقد الدولي في تعريف ميزان المدفوعات إلى كونه "سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات التغيرات بين قيمة أصول دولة ما وقيمة ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها اتجاه العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة" (حسن الصرن 2000، 322).

من خلال التعريفات السابقة يمكن الخروج بجملة من الملاحظات نُدرجها فيما يلي:

- أن ميزان المدفوعات لا يعدو أن يكون سجل يُصوّر في شكل حساب ذو جانبين، جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي، وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي.
- يتم القيد في هذا السجل من خلال طريقة القيد المزدوج المعروضة في نظرية المحاسبة، ويحدث كنتيجة لذلك ما يسمى بالتوازن المحاسبي أو الشكلي لميزان المدفوعات من خلال بنود الموازنة أو التسوية التي تقفل رصيد المعاملات الأصلية أو الحقيقية أو المستقلة إقلا محاسبيا، وهو بذلك يختلف عن التوازن بالمفهوم الاقتصادي الذي يفرق بين البنود المستقلة وبنود الموازنة أو التسوية، فالأولى تعبر عن المعاملات الأصلية أما الثانية فهي التي تتم بهدف تصحيح وضع ميزان المدفوعات.
- يقوم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين، فالمقيمون هم كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا داخل الحدود الإقليمية للدولة لمدة سنة بغض النظر عن جنسياتهم، أما غير المقيمين فهم كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون أنشطتهم خارج الحدود الإقليمية للدولة بما فيهم المواطنون الذين يزاولون أعمالهم في الخارج والأجانب الذين يمارسون أنشطتهم داخل الدولة لمدة تقل عن سنة.

## 2.2. مكونات ميزان المدفوعات:

عند التقسيم العمودي لميزان المدفوعات نجد أن هناك عمودين، العمود الأيمن يمثل متحصلات أو مقبوضات الدولة وهو الجانب الدائن، بينما يُشكل الجانب الأيسر مدفوعات الدولة وهو الجانب المدين، أما التقسيم الأفقي فإنه يُظهر الحسابات التالية:

### • حساب العمليات الجارية:

يطلق عليه أيضا ميزان الدخل (محمود شهاب و عدلي ناشد 2006، 96) لأنه يشتمل على كافة المعاملات الاقتصادية التي من شأنها أن تؤثر في الدخل الوطني بالزيادة أو النقصان، هذا وتُعتبر صادرات السلع والخدمات من أكبر البنود الدائنة في ميزان المدفوعات، كما وتعتبر واردات السلع والخدمات من أهم البنود المدينة، ويقسم هذا الميزان بدوره إلى قسمين:

- ميزان تجارة السلع والخدمات (الميزان الجاري): يستوعب معظم عمليات الدولة الخارجية، ويقسم بدوره إلى:
  - أ- حساب العمليات المنظورة (الحساب التجاري السلعي):

يمثل هذا الحساب كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تُعبّر حدود الدولة تحت إشراف ومراقبة الجمارك (منظورة)، ويتم القيد فيه بجعل الصادرات في الجانب الدائن لأنها تزيد من المقبوضات والواردات في الجانب المدين باعتبارها تزيد من المدفوعات الدولية، كما ويتم تقييم جانبي هذا الحساب عادة باستخدام نظام FOB والذي يعني قيمة السلع عند ميناء الشحن قبل أن يضاف لها نفقات النقل

والتأمين والشحن وهي الصفة الغالبة لدى معظم الدول خصوصاً لدى تقييم الصادرات، مع وجود استثناء بخصوص التعامل مع قيد الواردات حيث تعتمد بعض الدول إلى اعتماد نظام CIF والذي يُدرج نفقات الشحن والنقل والتأمين ضمن قيم السلع المستوردة.

ب- **حساب العمليات الغير منظورة (الحساب التجاري الخدمي):** يضم كافة البنود المتعلقة بالخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين كالنقل، التأمين، السياحة، الخدمات الحكومية (كنفقات البعثات الدبلوماسية) والخدمات المتنوعة، إضافة إلى دخل الاستثمارات الذي يمثل خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الدولة أو رأس المال المحلي للخارج (سواء أرباح وفوائد استثمارات مباشرة أو أرباح أسهم وفوائد قروض أو سندات). هذا ويُعبر حسابي التجارة السلعي والخدمي على ميزان العمليات الجارية بالمفهوم الضيق.

- **حساب التحويلات من جانب واحد:** وهي التحويلات التي تتم من طرف واحد ولا تلتزم الجهة المستفيدة بالدفع، فهي لا تؤثر بصفة مباشرة على الإنتاج والدخل المحليين، ويدخل تحت طائلة هذا الحساب الهبات والتعويضات في شكلها النقدي أو العيني، ويتم القيد في هذا الميزان على أساس أن التحويلات المتحصل عليها تكتب في الجانب الدائن، أما التحويلات الخارجية فنقيد في الجانب المدين، وإضافة هذا الحساب إلى الحسابات السابقة يمثل ميزان العمليات الجارية بالمعنى الواسع.

#### • ميزان رأس المال:

تسجل فيه حركات رؤوس الأموال التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي، والتي تنشأ عنها تغيرات في مركز الدائنية والديونية للبلدان الخارجية وكذا التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة وذلك خلال الفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات (بكري 2003، 29)، وينقسم هذا الميزان بدوره إلى قسمين:

- **ميزان رأس المال قصير الأجل:** عبارة عن أموال يحتفظ بها في شكل أصول عالية السيولة، ويشتمل على:  
أ- النقود: يقصد بها كافة العملات المحلية والأجنبية التي تدخل أو تخرج بصورة مباشرة عبر الدولة.  
ب- الودائع المصرفية: يسجل كل التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على الودائع التي يمتلكها المقيمون في البنوك الأجنبية، وأيضا التغيرات التي تطرأ على الودائع التي يمتلكها غير المقيمون في البنوك المحلية.  
ج- القروض قصيرة الأجل: وهي كافة التسهيلات الائتمانية والسلفيات والاعتمادات المصرفية التي لا يزيد أجلها عن السنة.

د- الأوراق التجارية: سواء أخذت شكل كمبيالة أو سند إذني أو شيك إضافة إلى الأوراق الحكومية كأذون الخزانة.  
- **ميزان رأس المال طويل الأجل:** ويشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل (لمدة تزيد عن السنة)، ويشتمل هذا الميزان على:

أ- الاستثمار المباشر: أي قيام فرد أو مشروع أو شركة باستغلال رأس المال الذي يملكه بصورة مباشرة في دولة أخرى خلال فترة الميزان.

ب- الأوراق المالية: شراء أسهم وسندات أجنبية باعتبارها أدوات ائتمان طويلة الأجل.

محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

ج- القروض طويلة الأجل: القروض التي تزيد مدتها عن سنة سواء كان أحد الأطراف (المقرض أو المقترض) فردا أو مشروعاً أو حكومة أو هيئة عامة.  
رؤوس أموال أخرى.

هذا ويمثل صافي الحسابات السابقة (الحسابات الجارية والرأسمالية) ما يطلق عليه بالميزان الكلي، وهو ما يوضح الوضعية الحقيقية لميزان المدفوعات قبل القيام بعمليات التسوية.

#### • حساب عمليات التسوية:

ويشتمل هذا الحساب على:

- **صافي السهو والخطأ:** هذا البند هو تعويض لخطأ نتج عن المغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة، أو السهو في تسجيل عملية جرت في تلك السنة أو عدم دخول معاملة كلية في الميزان، ومن خلال هذا البند يمكن الحكم على مدى دقة المعلومات التي استعملت في إعداد هذا الميزان، بحيث كلما كان صافي السهو والخطأ كبير كلما أنبأ عن عيوب أوجب التعامل مع معطيات الميزان بحذر.

- **حساب صافي الاحتياطات الرسمية:** يعبر هذا الحساب عن صافي التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية خلال فترة الميزان، وهو يمثل الطريقة التي يتم بها تسوية الاختلال في الميزان الناتج عن الرصيد الدائن والمدين لبنود الميزان مجتمعة، أي حساب المعاملات الرأسمالية وحساب المعاملات الجارية (الميزان الكلي)، لأن ضرورة توازن الميزان لا تحتم توازن كل حساب فيه على حدى، فقد يكون حساب المعاملات الجارية في حالة عجز، لكن يمكن تسويته بالفائض الذي يترتب عن المعاملات الرأسمالية، وتعبير آخر يمثل هذا الحساب العمليات التعويضية للاختلالات الموجودة بين الجانب الدائن والمدين للميزان، ومن خلاله يمكن معرفة قدرة أو احتياج التمويل للميزان الكلي باستخدام أو حيازة هذه الأصول الاحتياطية أو أية بنود مالية ذات صلة.

تتكون الاحتياطات الدولية من:

أ- الذهب النقدي: يمثل الذهب الموجود لدى السلطات النقدية (البنوك المركزية) وهو يختلف عن الذهب السلعي (حلي، سبائك ومصوغات) الذي يعامل في ميزان المدفوعات كأس سلعة أخرى في حالة تصدير أو استيراد.

ب- الودائع والأرصدة من العملات الأجنبية: تتمثل في رصيد الدولة من العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تملكها السلطات النقدية والبنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها وذلك في البنوك التجارية الأجنبية، بالإضافة لودائع السلطات النقدية الأجنبية والبنوك التابعة لها لدى البنوك التجارية الوطنية.

ج- حقوق السحب الخاصة على صندوق النقد الدولي.

د- الأصول قصيرة الأجل: وتتمثل في أصول أجنبية قصيرة الأجل لدى السلطات النقدية كأذونات الخزينة والأوراق التجارية الأجنبية والتي يمكن التصرف فيها بالبيع عند الضرورة، كما نجد الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها البنوك المركزية والتجارية وتعتبر التزاماً على الحكومة والمقيمين.

3. الاختلال في ميزان المدفوعات وعلاقته بالاقتصاد المحلي (تحليل نظري):

يشير مفهوم الاختلال إلى غياب التوازن في ميزان المدفوعات، ويتشكل هذا الاختلال في الحالة التي تكون فيها قيمة المقبوضات أكبر من قيمة المدفوعات (حالة فائض)، أو العجز حيث تكون قيمة المقبوضات أصغر من قيمة المدفوعات، وما يلفت الانتباه هو أن معظم الدراسات تركز على العجز كحالة للاختلال في ميزان المدفوعات - هذا من جهة- ومن جهة أخرى تُثار مسألة أخرى تتعلق بطريقة تحديد مقدار الفائض والعجز، حيث يُعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متوازنا دائما نتيجة القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية من العمليات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين، لكن هذا التعادل ليس من شأنه إظهار أي شيء خاص بمركز الدولة في الاقتصاد العالمي، لذا يُلجأ عادة إلى تقسيم بنود ميزان المدفوعات وفقا لعناصره التي يمكن أن تُتخذ كمقياس لحالة التوازن من عدمه.

### 1.3. أثر العجز في الميزان الجاري على مستوى توازن الدخل والنتائج:

من خلال مطابقة الدخل: (1)  $Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots$  فإن لميزان العمليات الجارية تأثير مباشر على الإنتاج والدخل المحليين، والصياغة الرياضية لهذا الميزان تكون وفق المعادلة التالية:

$$B = X - M \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن: B تمثل رصيد ميزان العمليات الجارية (الطرف الأيسر)، ويعرف الطرف الأيمن كما يلي (تومي 2004، 44):

X: تمثل الصادرات: من منظور الناتج الوطني هي ذلك الجزء الذي لا يتم استعماله داخل البلد وإنما يصدر إلى الخارج، فهو بذلك يمثل تدفق السلع والخدمات عبر حدود الدولة.

M: تمثل الواردات: من منظور الناتج الوطني هي ذلك الجزء من الناتج للدول الأخرى والذي يتم استعماله داخل حدود الدولة عن طريق تدفق السلع والخدمات.

من خلال التعريفين السابقين فإن الصادرات هي متغير خارجي تتحدد قيمتها خارج النموذج (أي تتوقف على مستويات الدخل في الخارج وعلى أسعار الصرف)، بينما تُشكل الواردات متغيرا داخليا تتحدد قيمتها داخل النموذج وذلك لارتباطها بالدخل، وعليه يمكن كتابة الصيغ التالية:

$$M = mY + M_0 \dots (3)$$

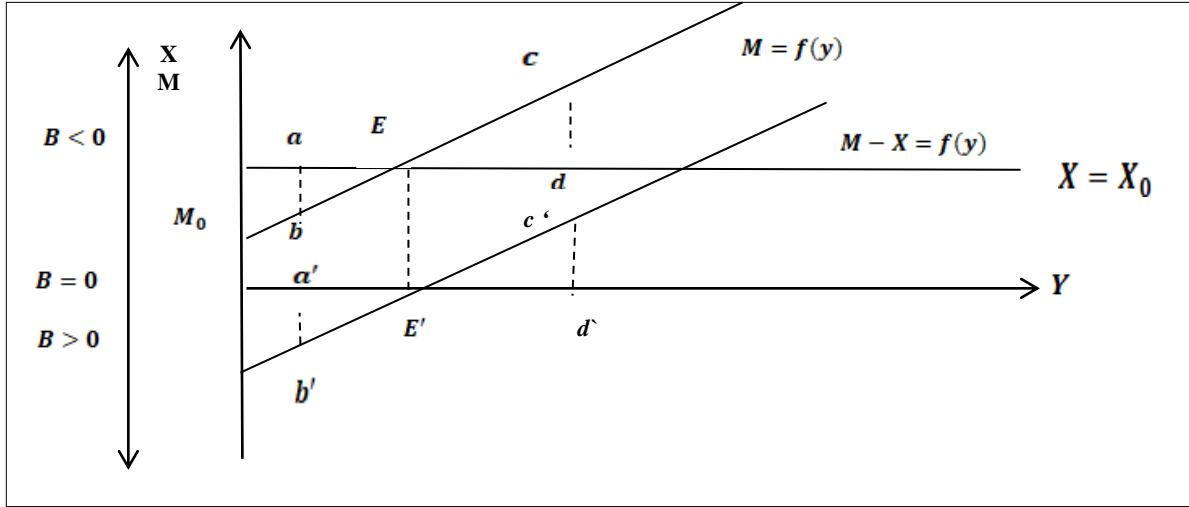
$$X = X_0 \dots \dots \dots (4)$$

حيث أن: m الميل الحدي للواردات،  $M_0$  الواردات المستقلة عن الدخل،  $X_0$  الصادرات المستقلة.

وبتعويض (3) و(4) في المعادلة (2) نحصل على: (5)  $B = X_0 - mY - M_0 \dots \dots \dots$

من المعادلة (5) ولما كانت الصادرات مستقلة فإن عجز الميزان الجاري سوف يزداد لو أن الدخل زاد، وسوف ينخفض لو أن الدخل انخفض.

الشكل رقم (01): عجز الميزان الجاري ومستوى توازن الدخل والنتائج.



المصدر: ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2017، ص 88.  
من البيان السابق يمكن تمييز الحالات التالية:

**الحالة الأولى:** تمثل حالة الفائض في الميزان والتي توضح بالمسافة  $ab$  وهي الفرق بين الصادرات والواردات معبر عنها بالمسافة  $a'b'$  ما دون محور الدخل.

**الحالة الثانية:** تمثل حالة التوازن أي تعادل الصادرات والواردات عند نقطة التقاطع  $E$  أو بمعنى تسجيل ميزان العمليات الجارية رصيد صفري عند النقطة  $E'$ .

**الحالة الثالثة:** تمثل حالة العجز في الميزان والتي توضح بالمسافة  $cd$  وهي الفرق بين الصادرات والواردات معبر عنها بالمسافة  $c'd'$  ما دون محور الدخل.

ومن الحالات السابقة يمكن أن نتتبع وبوضوح الانتقال من الحالة الأولى إلى الحالة الثالثة بالتزامن مع ارتفاع الدخل، وهو ما يؤكد العلاقة الموجبة بين عجز الميزان الجاري ومستوى الدخل، لكن لا يوجد في الشكل السابق ما يؤكد تحقق التوازن الداخلي.

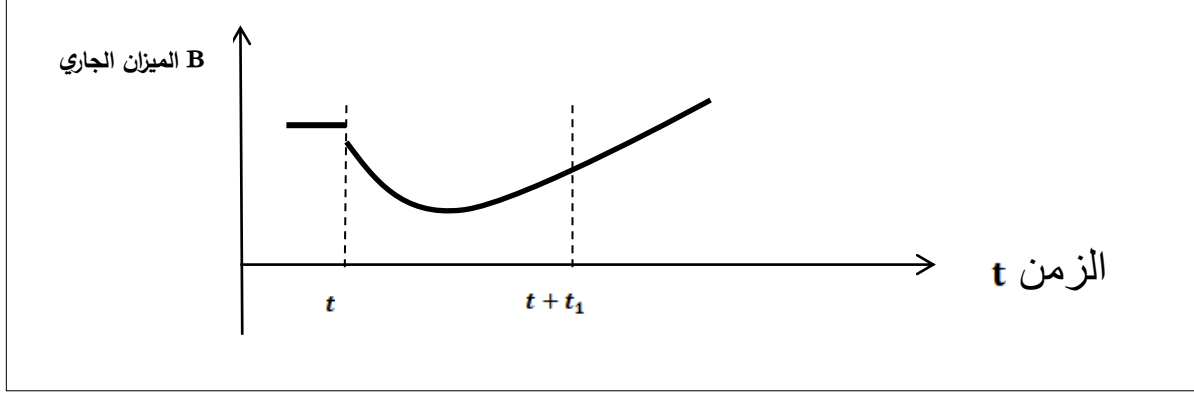
إن تحقيق التوازن الخارجي والتوازن الداخلي في نفس الوقت إنما هي أحد المعضلات التي تواجه واضعي السياسات الكلية، فالتوازن الداخلي يسعى إلى تحقيق درجة عالية من التوظيف الذي يتطلب مستوى عالي من الدخل والنتاج والذي يؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن الخارجي.

إن عدم التناسق الموجود بين التوازن الداخلي والخارجي يستدعي القيام بمجموعة من التصحيحات، فإذا كانت الحكومة تسعى إلى تحقيق التوظيف الكامل (تخفيض حدة البطالة) فإنها تستطيع أن تستميل الاقتصاد الوطني بواسطة السياسة المالية أو النقدية وتساعد على تحقيق التوازن الخارجي من خلال تخفيض قيمة العملة، إلا أن هذا سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ويولد ضغوطا تضخمية - هذا من جهة - ومن جهة أخرى فإن الميزان الجاري قد لا يستجيب لتخفيض قيمة العملة إلا بعد سنة أو أكثر - وفي الحقيقة - فإن الأثر الأولي لتخفيض قيمة العملة هو جعل الميزان الجاري في حالة أسوء، ذلك أنه لما كان من الصعوبة إيجاد بديل



للسلع المستوردة (خصوصا في الدول النامية) ولما كانت أوامر الاستيراد عادة ما تتطلب سنة مسبقا (خليل 1994، 1448) فإن حجم السلع والخدمات المستوردة سيبقى ثابتا خلال السنة الأولى أو ما يقارب ذلك ولكن عند سعر أعلى، هذه العلاقة تسمى "منحنى J".

### الشكل رقم (02): منحنى J - J Curve



المصدر: سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، مطابع الأهرام، الجزء الثاني، القاهرة، 1994، ص1449.

يوضح "منحنى J" أنه عند حدوث التخفيض في الزمن  $t$  فإن أسعار السلع المستوردة سترتفع، ولما كانت أوامر الشراء التي طُلبت لا يمكن إلغاؤها، ولما كان من العادة أن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت لإيجاد بديل للسلع المستوردة، فإن نفس الحجم من السلع والخدمات سوف يستورد بسعر أعلى ولذلك فإن الميزان الجاري سيزداد سوءا حتى  $(t + t_1)$ .

الحل الآخر لمقاومة العجز العنيد في الميزان الجاري هو في فرض قيود على الواردات عن طريق الرسوم الجمركية ونظام الحصص أو أي وسائل أخرى، لكن مثل هذه الإجراءات نادرا ما يكون لها آثار مرغوبة في الزمن الطويل وكثيرا ما تؤدي إلى المعاملة بالمثل من جانب الدول الأخرى، والأهم من ذلك كله فإن قيود التجارة سوف يترتب عنها تكاليف باهظة يتحملها المجتمع، والدليل على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1970 بحماية صناعة الصلب مما مكن من المحافظة على 20000 وظيفة، ولكن التكلفة التي تترتب على ذلك 85000 دولار للوظيفة الواحدة أي أكثر من 3 أضعاف ما يحصل عليه شاغل وظيفة واحدة خلال سنة (خليل 1994، 1449).

### 2.3. عجز الموازنة وحركة رؤوس الأموال:

إن مستوى التوازن في نموذج دخل- انفاق يتحقق عند تساوي جانب الحقن مع التسرب، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الصياغة التالية:

$$C + S + R + T = Y = C + I + G + X - M \dots (1)$$

حيث يشكل:  $R$  المدفوعات التحويلية من الأفراد للأجانب،  $S$  الادخار،  $T$  حصيلة الضرائب.

نتيجة لكون  $R$  قدرا ضئيلا يمكن إهماله بالنسبة لمجموع الناتج فإننا نستطيع تبسيط المعادلة (1) إلى

$$S + T = I + G + X - M \dots (2)$$

الشكل التالي:

محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

وبإعادة ترتيب المعادلة (2) نجد: (3)  $(X - M) = (T - G) + (S - I) \dots$

إن المعادلة الأخيرة تعطينا نتيجة مهمة، فالجانب الأيسر من المعادلة يشكل الميزان الجاري، والجانب الأيمن من المعادلة إنما هو عبارة عن صافي المدخرات العامة (T-G) مضافا إليه صافي المدخرات الخاصة (S-I)، ويلاحظ أن زيادة الواردات عن الصادرات يؤدي إلى عجز الميزان الجاري كما أن زيادة الإنفاق العام G عن الضرائب T ستؤدي إلى عجز في الموازنة العامة، ويمكن إيضاح العلاقة بين "توأم العجز (Twin Deficits) من خلال المعادلة (3)، فتتحقق هذه المعادلة مع تسجيل عجز في الموازنة العامة يقتضي أن ترتفع المدخرات الخاصة (S-I) أو القبول بتسجيل الميزان الجاري لعجز بنفس المقدار، وإذا لم تكفي المدخرات الخاصة لتمويل ذلك العجز في الموازنة فإنه تكون هناك حاجة للقيام بعمليات التسوية (نتيجة العجز في الميزان الجاري) من خلال استغلال الاحتياطي المتوفرة، أو إحداث الموازنة في الرصيد الكلي للميزان عن طريق تدفق رؤوس الأموال من الخارج (كبيع سندات الخزينة العامة)، وفي هذه الحالة فكأن تدفق رؤوس الأموال هذه قد مؤل جزء من العجز في ميزان العمليات الجارية وجزء من الموازنة العامة والجزء المتبقي استُخدم في استثمارات مباشرة.

بالنسبة للدول النامية التي تعاني عجزا مزمنًا في ميزانها الجاري وعجز في الموازنة العامة وانخفاض مدخراتها، فإن السياسات التصحيحية التي ينادي بها صندوق النقد الدولي هو العمل على خفض العجز في الموازنة العامة عن طريق إلغاء دعم السلع وترشيد الإنفاق الحكومي، كما ينادى برفع سعر الفائدة وتعويم العملة لتصل إلى قيمتها الحقيقية فكل ذلك سيساعد على رفع المدخرات واجتذاب رؤوس الأموال، فالمعادلة (3) يمكن صياغتها كالتالي: (4)  $S = I + (T - G) + (X - M) \dots$

فالدولة النامية ذات المدخرات المنخفضة والتي تعاني من عجز في موازنتها العمومية وعجز في ميزانها التجاري ما كانت تستطيع مواجهة ذلك إلا عن طريق الاقتراض خصوصا إن كان لديها أيضا برامج تنموية في حاجة إلى تنفيذها، وهو ما أدى إلى تراكم الديون وارتفاع أعباء خدماتها مما ساهم في تعمق العجز في موازين مدفوعاتها.

#### 4. النمذجة القياسية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2020):

كمحصلة لما تم تناوله من الإطار النظري، فإنه يمكن اقتراح مجموعة من المتغيرات التي يُمكن أن تحدد مسار التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، تتمثل تلك المتغيرات في:

- أسعار البترول (Poil) وذلك باعتبار السيطرة شبه التامة لقطاع المحروقات على حصيلة الصادرات في ظل تحدد الكمية مسبقا من طرف أوبك.

- الميل المتوسط الحقيقي للإستيراد ( $m = Imp/Pib$ ) حيث تقر النظرية الاقتصادية بارتفاعه مع ارتفاع مستوى الناتج والدخل وهو ما يؤثر عكسيا على رصيد ميزان المدفوعات.

- خدمة الدين الخارجي (فوائد + أقساط الدين + تسديد مسبق) (Idet) حيث نعتقد أن البرامج التنموية المعتمدة للجزائر خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات والسياسة المالية التوسعية التي ميزت تلك المرحلة كان لها انعكاسها في تمويل عجز الموازنات العامة عن طريق الاقتراض الخارجي في ظل عدم كفاية

المدخرات المحلية، مما أدى إلى أزمة مديونية كبيرة كان لها تأثيرها على ميزان المدفوعات واستمرار تبعاتها حتى العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرون.

انطلاقاً مما سبق ونتيجة لكون هذه الأرصدة تأخذ قيماً سالبة في بعض مراحل هذه الدراسة فإنه من غير الممكن استخدام نموذج لوغاريتمي، لذلك نقترح الصيغة الرياضية الخطية التالية:

$$BP_t = A + \beta_1 Poil_t + \beta_2 m_t + \beta_3 Idet_t + \varepsilon_t \dots (1)$$

حيث يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

-  $BP_t$ : تمثل تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، والقيم مأخوذة بالمليار دولار جاري (بحسب تقديرات الديوان الوطني للإحصائيات).

-  $A$ : الحد الثابت، والذي يعبر عن مركز الاقتصاد المحلي أمام التبادل الخارجي في ظل ثبات بقية المتغيرات للنموذج.

-  $Poil_t$ : تمثل سعر البرميل لصحاري بلاند الجزائري مقيماً بالدولار الجاري (بحسب تقديرات أوبك).

-  $m_t$ : تمثل الميل المتوسط للاستيراد، والذي يتشكل من قسمة الواردات على الناتج المحلي الخام (تقديرات البنك الدولي).

-  $Idet$ : تمثل خدمات الديون الخارجية مقيمة بالمليار دولار جاري (تقديرات البنك الدولي).

وبدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

**الجدول رقم (01): اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة**

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
At Level		BP	POIL	M	IDET
With Constant	t-Statistic	-1.4502	-1.4897	-1.6362	-2.2821
	Prob.	<b>0.5445</b>	<b>0.5250</b>	<b>0.4523</b>	<b>0.1839</b>
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6060	-1.4053	-2.1816	-3.9511
	Prob.	<b>0.7666</b>	<b>0.8386</b>	<b>0.4821</b>	<b>0.0220</b>
		n0	n0	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5122	-0.6158	0.1134	-1.9443
	Prob.	<b>0.1201</b>	<b>0.4421</b>	<b>0.7111</b>	<b>0.0509</b>
		n0	n0	n0	-2.2821
At First Difference		d(BP)	d(POIL)	d(M)	d(IDET)
With Constant	t-Statistic	-5.7086	-4.4507	-6.1816	-12.7768
	Prob.	<b>0.0001</b>	<b>0.0015</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6991	-4.4489	-5.9341	-14.2089
	Prob.	<b>0.0004</b>	<b>0.0072</b>	<b>0.0002</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.7866	-4.5522	-5.4481	-8.9962
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					

محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

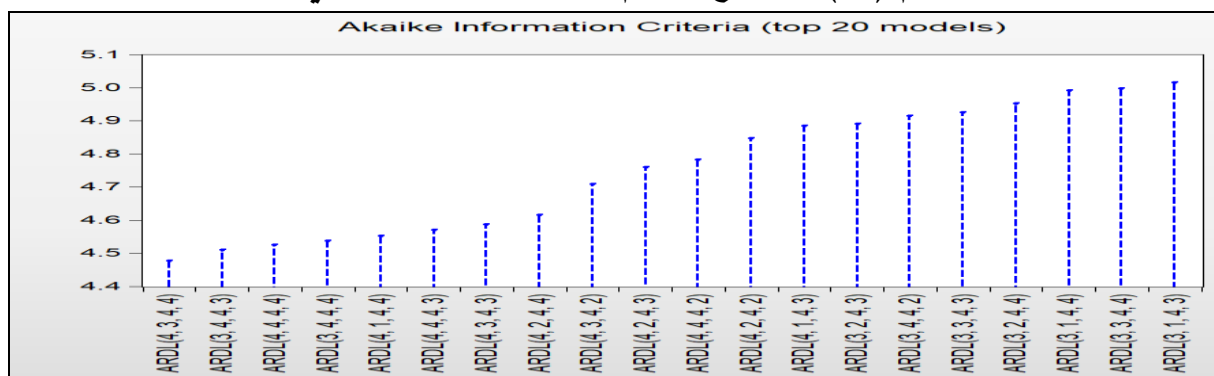
At Level		BP	POIL	M	IDET
With Constant	t-Statistic	-1.4869	-1.4540	-1.7708	-2.4376
	Prob.	<b>0.5264</b>	<b>0.5426</b>	<b>0.3871</b>	<b>0.1405</b>
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6639	-1.4053	-3.0226	-3.9382
	Prob.	<b>0.7422</b>	<b>0.8386</b>	<b>0.1435</b>	<b>0.0226</b>
		n0	n0	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5434	-0.6070	-0.0959	-2.0493
	Prob.	<b>0.1134</b>	<b>0.4460</b>	<b>0.6424</b>	<b>0.0406</b>
		n0	n0	n0	**
<b>At First Difference</b>		d(BP)	d(POIL)	d(M)	d(IDET)
With Constant	t-Statistic	-5.7058	-4.5590	-4.7861	-7.7917
	Prob.	<b>0.0001</b>	<b>0.0011</b>	<b>0.0006</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6951	-4.5463	-4.7058	-7.6695
	Prob.	<b>0.0004</b>	<b>0.0058</b>	<b>0.0040</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.7836	-4.6403	-4.8620	-7.7788
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***	***

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 10

إن النتائج السابقة توحى بعدم استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في المستوى، لكن استخدام الفرق الأول أدى إلى تحقق شرط الاستقرارية باحتمالية خطأ لا تتجاوز 1% (تكامل عند I(1)).

إن استقرارية المتغير التابع (BP) عند الفرق الأول وعدم تجاوز درجة تكامل المتغيرات المستقلة حدود I(1) يؤدي إلى تحقق شروط استخدام منهجية ARDL، وبتحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء نجد:

الشكل رقم (03): النموذج الملائم لتقدير علاقة التوازن طويل الأجل



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 10

باختيار أقل قيمة معيار AIC تكون فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL هي ARDL(4.1)، وبإجراء اختبار الحدود Bounds Test :

الجدول رقم (02): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لنموذج الدراسة

مستوى المعنوية			القيم الحرجة	قيمة F المحسوبة
10%	5%	1%		
2.676	3.272	4.614	I(0) الحد الأدنى	3.989251
3.586	4.306	5.966	I(1) الحد الأعلى	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة فيشر المحسوبة F-statistic أعلى من الحد I(1) عند مستوى معنوية 10% وهو ما يدفع باتجاه إقرار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع. ويتقدير تلك العلاقة يمكن التوصل للنتائج التالية:

الجدول رقم (03): تقدير نموذج ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة: 1990-2020

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ				
Variable	Coefficient	Std.Error	T-Statistic	Prob
C	38.15214	13.23478	2.882719	0.0204
BP(-1)*	-0.436530	0.177517	-2.459089	0.0394
POIL(-1)	0.160760	0.113173	1.420486	0.1932
M(-1)	-168.1044	68.71173	-2.446516	0.0402
IDET(-1)	-0.012147	0.483901	-0.025102	0.9806
D(BP(-1))	0.032222	0.284002	0.113457	0.9125
D(BP(-2))	0.586053	0.161966	3.618367	0.0068
D(BP(-3))	0.290784	0.113982	2.551136	0.0341
D(POIL)	0.273995	0.074806	3.662747	0.0064
D(POIL(-1))	-0.067255	0.120094	-0.560023	0.5908
D(POIL(-2))	-0.137356	0.099578	-1.379379	0.2051
D(M)	-171.3600	32.30530	-5.304393	0.0007
D(M(-1))	79.15174	54.09081	1.463312	0.1815
D(M(-2))	146.5955	33.60337	4.362525	0.0024
D(M(-3))	143.6404	38.79489	3.702561	0.0060
D(IDET)	-0.800163	0.242344	-3.301761	0.0108
D(IDET(-1))	-0.315797	0.408339	-0.773371	0.4615
D(IDET(-2))	1.252883	0.654794	1.913402	0.0920
D(IDET(-3))	0.766572	0.603040	1.271179	0.2394
نتائج تقدير العلاقة طويلة المدى				
POIL	0.368269	0.136313	2.701630	0.0270
M	-385.0919	69.78588	-5.518192	0.0006
IDET	-0.027826	1.114942	-0.024958	0.9807
C	87.39856	20.94472	4.172820	0.0031
EC = BP - (0.3683*POIL -385.0919*M -0.0278*IDET + 87.3986 )				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 10

محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

نلاحظ من الجدول السابق أخذ معامل تصحيح الخطأ لقيمة سالبة ومعنوية حيث يقدر ب: (-0,436530) وهو ما يعني أن 45.65% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن (سنة واحدة) أو بتعبير آخر فإنه للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يلزم 2.29 سنة.

إن النموذج المقدر في الأجل الطويل يحقق المعنوية الإحصائية للمقدرات باحتمالية خطأ لا تتجاوز حدود 5% باستثناء متغير خدمات الدين، كما أن النتائج المدرجة في الملحق رقم 02 تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (LM TEST) واتباع البواقي للتوزيع الطبيعي (اختبار JB) مع تسجيل وجود استقرار هيكلي للنموذج باستخدام CUSUM حيث أن المنحنى يقع داخل حدود مستوى المعنوية 5%.

### 5. تحليل ومناقشة النتائج.

إن النتائج التي أظهرتها الدراسة القياسية لمحددات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2020 توحى بوجود علاقة طردية بين أسعار البترول وسيرورة ميزان المدفوعات في سلوك يطابق أصول النظرية الاقتصادية من حيث أن الجزائر بلد مصدر للمادة النفطية، كما سجل النموذج علاقة عكسية مع الميل المتوسط للإستيراد باعتباره يشكل جانب التسرب في ميزان التجارة الخارجية.

كما أظهرت النتائج تلاشي تأثير خدمات الدين على ميزان رأس المال وبالتالي الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وهو الأمر الذي شكل أزمة خانقة نهاية الثمانينات وعلى مدار تسعينات القرن الماضي ودفع إلى تكثيف الجهود لتقليص رصيد الدين الخارجي باستخدام الفوائض المالية التي حققتها الجزائر بداية من سنة 2000 وهو الأمر الذي يمكن احتسابه كأحد الإيجابيات المحققة خلال فترة برامج الإنعاش الاقتصادي.

انطلاقاً مما سبق فإن اقتصادياً تبدو الصيغة الدالية للنموذج موفقة، ويدعم هذا التوجه:

- إشارة معلمة أسعار البترول الموجبة والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية من حيث أنه داعم لزيادة حصيللة الصادرات، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ 0.3682 بما يعني أن أي زيادة في أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية بمقدار 1 دولار للبرميل مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان الكلي بمقدار 368 مليون دولار.

- إشارة معلمة الميل المتوسط للإستيراد السالبة والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية من حيث أنه داعم للتخفيض من رصيد الميزان الجاري، وقد قدرت قيمة تلك المعلمة بـ -385.09 بما يعني أن أي زيادة في الميل المتوسط للإستيراد بمقدار 0.001 مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان الكلي بـ 385 مليون دولار.

- إشارة الحد الثابت الموجبة:  $C=87.39$  والتي تشير إلى قبول مركز الجزائر أمام التبادل الخارجي خصوصاً بعد سنة 2000.

كمحصلة لما سبق فإن النتائج المحصل عليها تدفع باتجاه القول بأن التوازن الخارجي الجزائري لا يزال برغم الإصلاحات المعتمدة وبرامج الإنفاق المعتبرة (خصوصاً خلال الفترة 2001-2014) رهين التغيرات الحادثة في أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية، في ظل عدم ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفي ظل تبني سياسة الإستيراد وبشكل مبالغ فيه لتغطية الطلب المحلي المتزايد، خصوصاً مع

اعتماد أصول النظرية الكينزية في الرفع من الطلب الكلي الفعال والمتزامن مع عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على مواكبة تلك الزيادة في الطلب، بالإضافة إلى الخلل الناتج عن تطبيق استراتيجية النمو اللامتوازن والتي لم تُقدم للآلة الإنتاجية الدعم اللازم للنهوض، مما سيشكل حسب وجهة نظرنا خطورة بالغة على التوازنات الخارجية في حال تدهور أسعار البترول أو تقلص حجم الصادرات من المادة النفطية كما تشير إلى ذلك الإحصائيات الأخيرة المتعلقة بحجم الإحتياطيات المؤكدة والإنتاج مقابل حجم براميل النفط المصدرة.

**الجدول رقم (04): تطور حجم الصادرات والإحتياطيات النفطية الجزائرية للفترة: 2010-2014**

السنوات	2010	2014	2018	2020
الإحتياطيات النفطية المؤكدة (مليار برميل)	12.20	12.20	12.20	12.20
حجم الإنتاج (ألف برميل يوميا)	1189.8	1192.8	1040.1	898.7
حجم الصادرات النفطية (1000 ب/ي)	709	623	571	438.7

Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2021.

إن الإرتفاع في أسعار البترول خلال العشريتين السابقتين وفرت للجزائر هامش مناورة كبير استطاعت من خلاله تسديد القسم الأعظم من المديونية الخارجية، لتتقلص معها خدمات تلك الديون وهو إنجاز يُحسب للحكومة الجزائرية، لكن هذا الوضع ليس بالمستديم حيث أن المنحى التنازلي لأسعار البترول بداية من الربع الثالث لسنة 2014 عجل بتآكل إحتياطيات النقد الأجنبية وطرح من جديد إمكانية العودة للإستدانة الخارجية لتحقيق التوازنات الداخلية خصوصا في جانب تلبية الطلب المحلي المتزايد، وبالرغم من تأكيد الحكومة الجزائرية استبعاد هذا الحل حفاظا على سيادة القرار المحلي، لكن نعتقد أنه في ظل المزيد من التراجعات لأسعار المادة النفطية ستكون الجزائر مجبرة على اللجوء إلى الدين الخارجي، هذا الأمر يستدعي تعديل السياسات الإقتصادية المتبعة ومحاولة استغلال فرصة تواجد احتياطيات صرف أجنبية مقبولة (خصوصا مع ارتفاع سعر البترول بالتزامن مع التوتر القائم عالميا نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية) في إنعاش الإقتصاد المحلي (إستثمارات في القطاعات الإنتاجية خصوصا الفلاحي والصناعي)، وهو وحده الحل الذي يحقق استقرار محلي تتحقق معه التوازنات الداخلية دون اللجوء إلى العالم الخارجي وما يسببه ذلك من عودة إلى العجز المزمن لميزان المدفوعات.

**6. خاتمة:**

أثبتت الدراسة تعمق ارتباط الميزان الكلي بالتغيرات الحادثة في المادة النفطية في ظل حصيلة صادرات خارج المحروقات لا تتجاوز عتبة 3% كأفضل نسبة مسجلة (خلل هيكل محلي)، هذه الوضعية التي رافقها تناقص في حجم الصادرات من البترول بداية من 2012 (متغير جديد يمكن أن تستمر تبعاته للمدى الطويل) وزيادة معتبرة في الواردات لتغطية الطلب المُفعل، وذلك إلى الحد الذي يستلزم سعر مستهدف جديد من النفط قد يتجاوز عتبة 100 دولار للبرميل لإحداث التوازن الخارجي، وهو الأمر الغير ممكن في ظل توجهات عالمية نحو تنمية الطاقات البديلة وخصوصا الغاز الصخري منها. هذا الوضع الذي جاء برغم التخلص من إشكالية

محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

المديونية الخارجية نهاية 2006 كإجراء يُحسب للحكومة الجزائرية في الإدارة الموقفة لهذا الملف (التسديد المسبق للمديونية)، مما يعني أن المشكل يبقى في كيفية فك التبعية لقطاع المحروقات وللاستيراد، وهو ما يؤدي إلى القول بأن التوازن المسجل خلال بعض فترات الدراسة ظرفي وغير مستدام.

7. المراجع:

- homaifar, ghassem. Managing Global Financial and Foreign Exchange Rate Risk. new jersey: the wiley financeseries, 2004.
- رعد حسن الصرن. أساسيات التجارة الدولية المعاصرة. سوريا: دار الرضا للنشر، 2000.
- سامي خليل. نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة. القاهرة: مطابع الأهرام، 1994.
- صالح تومي. مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي. الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
- كامل بكري. الإقتصاد الدولي التجارة والتمويل. مصر: الدار الجامعية، 2003.
- مجدي محمود شهاب، و سوزي عدلي ناشد. أسس العلاقات الإقتصادية الدولية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006.
- محمد دويدار. مبادئ الإقتصاد السياسي (الإقتصاد الدولي). الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.

8. الملاحق:

الملحق I: السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للفترة 1990-2020

السنوات	M	IDET	POIL	BP
1990	0,24937	8,808427	24,34	-0,22002
1991	0,235998	9,171695	21,04	1,039994
1992	0,238695	9,332499	20,03	-0,11004
1993	0,231389	9,095734	17,5	-0,03005
1994	0,260537	5,116621	16,19	-4,35831
1995	0,289962	4,250434	17,4	-6,31997
1996	0,239447	4,213874	21,33	-2,09964
1997	0,213376	4,418022	19,62	1,15999
1998	0,225161	5,131076	13,02	-1,74012
1999	0,22779	5,202541	18,12	-2,37947
2000	0,207886	4,474204	28,77	7,57
2001	0,220169	4,377322	24,74	6,19
2002	0,256296	4,168381	24,91	3,659999
2003	0,238759	4,308466	28,73	7,47
2004	0,256482	5,743602	38,35	9,25
2005	0,240734	5,986963	54,64	16,94
2006	0,219193	13,42478	66,05	17,73
2007	0,2487	1,368409	74,66	29,55
2008	0,287112	1,245763	98,96	36,99
2009	0,359527	1,055375	62,35	3,860001



مسعود ميهوب

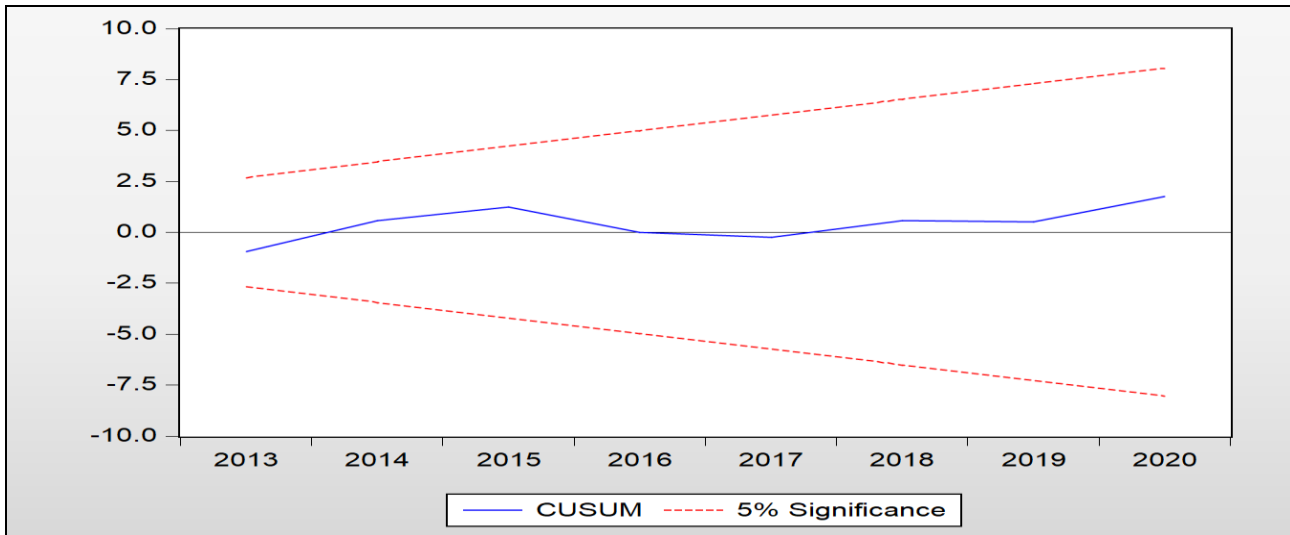
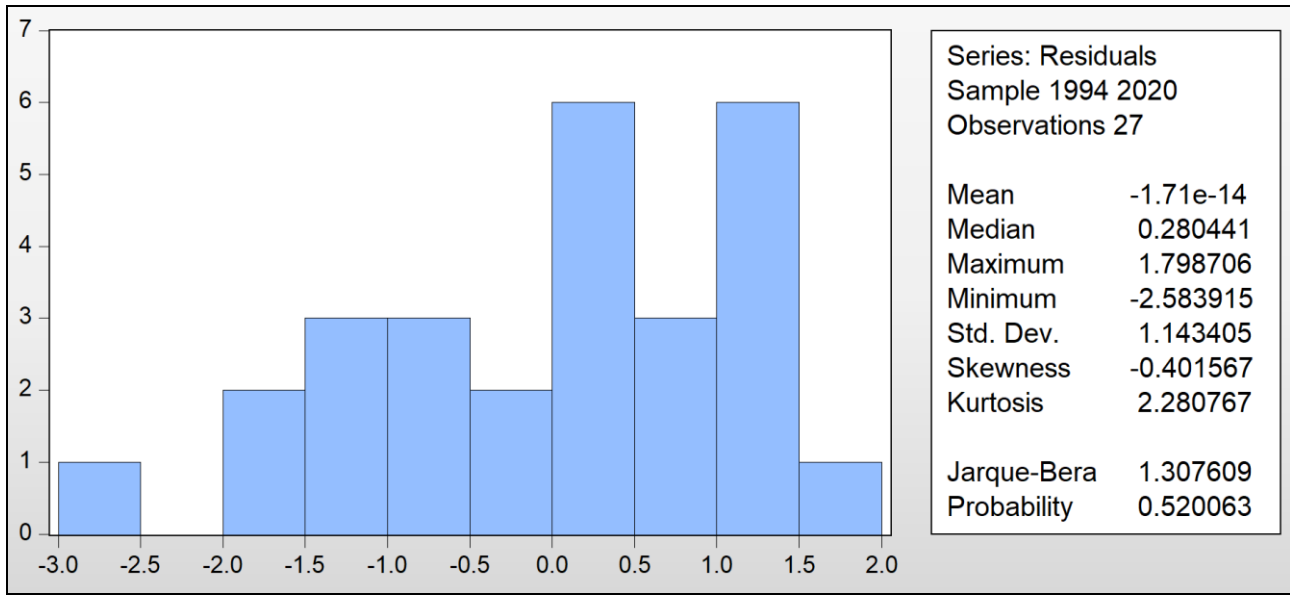
2010	0,314221	0,676193	80,35	15,33
2011	0,286862	0,639644	112,92	20,14
2012	0,285144	0,853985	111,49	12,06
2013	0,304009	0,539025	109,38	0,129975
2014	0,319267	0,29961	99,68	-5,87814
2015	0,365234	0,691144	52,79	-27,537
2016	0,350532	0,356654	44,28	-26,031
2017	0,326892	0,239635	54,12	-21,762
2018	0,322043	0,217165	71,44	-15,82
2019	0,291283	0,194706	64,49	-16,93
2020	0,278408	0,174667	42,12	-16,37

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي.

الملحق II: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار التوزيع الطبيعي للبقايا واختبار التغير الهيكلي للنموذج المقدر.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:					
0.6787	Prob. F(2,6)	0.413805	F-statistic		
0.1947	Prob. Chi-Square(2)	3.272809	Obs*R-squared		
Test Equation: Dependent Variable: RESID Method: ARDL Date: 10/07/22 Time: 10:39 Sample: 1994 2020 Included observations: 27 Presample missing value lagged residuals set to zero.					
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable	
0.8662	-0.175826	0.328274	-0.057719	BP(-1)	
0.6984	0.406669	0.476778	0.193891	BP(-2)	
0.6931	-0.414259	0.193520	-0.080167	BP(-3)	
0.7623	-0.316621	0.159213	-0.050410	BP(-4)	
0.9517	-0.063149	0.081431	-0.005142	POIL	
0.9929	-0.009329	0.131173	-0.001224	POIL(-1)	
0.8137	-0.246191	0.178934	-0.044052	POIL(-2)	
0.6204	0.521910	0.132225	0.069010	POIL(-3)	
0.9050	-0.124478	43.04286	-5.357893	M	
0.6652	-0.454819	71.64366	-32.58492	M(-1)	
0.6690	0.449240	77.64889	34.88296	M(-2)	
0.9342	0.086026	50.59850	4.352792	M(-3)	
0.8350	-0.217547	48.95502	-10.65001	M(-4)	
0.9119	0.115331	0.299235	0.034511	IDET	
0.6819	-0.430379	0.448617	-0.193075	IDET(-1)	
0.8101	0.251164	0.643772	0.161692	IDET(-2)	
0.8468	0.201674	0.527937	0.106471	IDET(-3)	
0.8998	-0.131339	0.689226	-0.090522	IDET(-4)	
0.9077	0.120976	14.45446	1.748644	C	
0.9082	0.120280	0.637615	0.076692	RESID(-1)	
0.4007	-0.904257	0.656383	-0.593539	RESID(-2)	
-1.71E-14	Mean dependent var	0.121215		R-squared	
1.143405	S.D. dependent var	-2.808068		Adjusted R-squared	
4.494498	Akaike info criterion	2.231271		S.E. of regression	
5.502371	Schwarz criterion	29.87141		Sum squared resid	
4.794191	Hannan-Quinn criter.	-39.67572		Log likelihood	
1.762483	Durbin-Watson stat	0.041380		F-statistic	
		1.000000		Prob(F-statistic)	

محددات ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من مخرجات برنامج Eviews10.